الأنباء
الاثنين 23 ديسمبر 2013

مجلس الوزراء هو المعني بالاستقالة.. ونرد على أسئلة الصحافيين اليوم بعد الحكم

الغانم: لم أبلغ باستقالة الحكومة رسمياً حتى الآن.. وسنقبل بحكم المحكمة الدستورية أياً كان قرارها

مرزورق الغانم

سلطان اللغيصم

أكد رئيس مجلس الأمة مرزورق الغانم عدم تلقيه أي إخطار رسمي باستقالة الحكومة حتى الآن، مشيرا إلى أن الحكومة هي المعنية بأي شأن يخصها بما في ذلك الاستقالة من عدمها.

وأضاف «كرئيس لمجلس الأمة لم أبلغ باستقالة الحكومة».

وأوضح أنه سيرد على أسئلة الصحافيين اليوم بعد الوقوف على قرار المحكمة الدستورية في شأن مجلس الأمة «والذي سنقبل به أيا كان هذا القرار».

من جانبه أكد النائب سلطان اللغيصم أن «حكم المحكمة الدستورية أيا كان سيتم قبوله بصدر رحب لأن القضاء هو ملاذنا الآمن».

وقال اللغيصم إن «المطلوب في التشكيلة الحكومة الجديدة وزراء تكنوقراط يخدمون البلد من دون محاصصة أو محاباة فئة دون الأخرى بل يجب أن يكون التشكيل موسعا».

وكشف النائب علي العمير ان ابطال مجلس الأمة من جديد لن يكون في مصلحة البلد، مشيرا إلى انه لا يتوقع حدوث ذلك، لكنه استدرك قائلا «إذا حدث الابطال فسنحترم حكم المحكمة الدستورية على هذا الصعيد».

وقال العمير في تصريح صحافي: في مجلس الأمة لم يصلنا شيء رسمي حول استقالة الحكومة، لكن ان صح هذا الأمر فلابد أن تأتي حكومة قوية تزخر بالكفاءات الوطنية، وان يكون هناك تمثيل نيابي واسع او لأكثر من نائب في الحكومة لخلق نوع من الموازنة بين توزير النواب والوزراء المعنيين من أجل تسيير عجلة الانجاز، مشددا على ضرورة ان تكون الحكومة المقبلة افضل من سابقاتها وتتناسب مع طموحات الشعب والاستحقاقات المقبلة.

وأكد ان ما نسمعه ان سمو الشيخ جابر المبارك عازم على تشكيل حكومة قوية تلبي طموحات المواطنين وتساهم في انتشال البلد من الوضع الذي تعيشه وتتعاون مع مجلس الأمة لحل القضايا العالقة وانجاز الاولويات، مطالبا المبارك بالاستفادة من الطاقات النيابية الكبيرة الموجودة في مجلس الأمة، لكنه اضاف قائلا: نحن مع توزير النواب، لكن ليس بتوسع كبير يؤثر على استقرار الحكومة وكفاءتها، لذلك نتطلع إلى أن يكون التشكيل الجديد مزيج من النواب والوزراء المنتجين، وفي النهاية كل ما نصبوا إليه وجود حكومة قوية قادرة على قيادة المرحلة المقبلة من الناحية التنفيذية، فالشعب الكويتي لديه مجموعة من الاولويات، فلا رئيس الوزراء ولا وزرائه بمنأى عما يدور في الساحة السياسية من اسيتاء شعبي لأداء الحكومة وبعض الوزراء، لذلك نتمنى من أي وزير جديد ينال ثقة صاحب السمو الأمير ان يعمل بإخلاص وجد واجتهاد من اجل ان يظهر اداء الحكومة بأفضل صورة.

وفي رده على سؤال حول احتمالية ابطال مجلس الأمة من قبل المحكمة الدستورية اليوم الاثنين، اكد قائلا: في رأي الشخصي ان إبطال مجلس الأمة الحالي لن يكون في مصلحة البلد ونحن لا نزايد على اعضاء المحكمة الدستورية في حرصهم على البلد ما لم يكن هناك شيء مقنع لإبطال المجلس من جانب الطعون التي قدمت وعداها أرى أنه من غير المناسب إبطال المجلس كرأي مبدئي.

وأضاف قائلا: «الله العالم هل تحوي الطعون التي قدمت للدستورية ما من شأنه إبطال المجلس للمرة الثالثة، انا لا اعتقد بهذا الأمر وإن شاء الله مجلسنا سيستمر لكن الاحتمال القليل والضئيل حول الإبطال وارد وطارئ».

وفيما يتعلق بالاستجوابات وتقديمها، قال ان هذا الأمر يحوي مسؤولية مشتركة بين المجلس والحكومة، مشيرا إلى أننا كنواب ليس من المعقول أن يبقى مجلس الأمة حتى الآن بلا إنجازات بحجة الاستجوابات المقدمة رغم أن ذلك حق للنواب ولا يمكن مصادرته، لكن الأهم من ذلك هو أن المجلس والنواب أمام استحقاقات قادمة وليس من المعقول أن نجمد المجلس من الناحية التشريعية بسبب الاستجوابات التي يقدمها النواب الأفاضل، مشيرا إلى أن مجلس الأمة أمام مسؤولية بخلق آلية جديدة للتعامل مع الاستجوابات بعد استمراره، سواء كان ذلك عن طريق الجلسات الخاصة أو طريقة أخرى لا تضيع الإنجازات أو تعطل إنجاز التشريعات أو تؤخر جدول الأولويات الذي أقره المجلس، فنحن جميعا كمجلس وحكومة وشعب بحاجة ماسة لإنجاز هذه الأولويات بعيدا عن الاستجوابات التي يجب أن تأخذ طريقها، لكن في المقابل يجب علينا ان نستأنف التشريعات من خلال الجلسات العادية والخاصة لتقديم كل ما هو أفضل للكويت وشعبها.

اللغيصم: نطالب بحكومة تكنوقراط بعيدة عن المحاصصة

العمير: إبطال مجلس الأمة لن يكون في مصلحة البلاد وعلينا احترام حكم «الدستورية»

الحكومة تماطل في إنجاز الكلفة النهائية

الجبري: «المالية» ستقر زيادات علاوة الأولاد والقرض الإسكاني وزيادة العسكريين الأحد المقبل

راكان النصف وفيصل الكندري وفيصل الشايع ومحمدالجبري وصفاء الهاشم خلال الاجتماع

وقال مقرر اللجنة المالية النائب محمد الجبري إن الحكومة لم تبلغ اللجنة بقيمة كلفة الزيادة المتعلقة بالأولاد والعسكريين والقرض الإسكاني، موضحا أن اللجنة لا يمكن أن توافق على قانون ناقص وأن هناك وعودا حكومية بإنجاز جميع الزيادات المالية المقترحة وسيحسم الأمر الأحد المقبل.

واضاف الجبري «للأسف الحكومة لا تزال تماطل في إنجاز كلفة الزيادات ولكن الأحد المقبل لا مجال للتأخير وسنقر الزيادات الخاصة بعلاوة الاولاد والقرض الاسكاني وزيادة العسكريين».

التميمي يستفسر من الشمالي عن حدود المنطقة المشتركة بين الكويت والسعودية

عبدالله التميمي

وجه النائب عبدالله التميمي سؤالا برلمانيا إلى مصطفى الشمالي جاء فيه ما حدود المنطقة المشتركة التي تخضع للاتفاقية بين الكويت والمملكة العربية السعودية؟ ومتى تم تحديث هذه الاتفاقية؟

وما مشاريع التطوير المشتركة للإنتاج النفطي في المنطقة؟ وهل رفض اي من الطرفين المشاركة في احد المشاريع التطويرية؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالإجابات المفصلة.

كم تبلغ تكلفة المشاركة بتطوير حقل الخفجي؟ ولماذا لم يتم اتخاذ قرار بها؟

وما حجم الانتاج الحالي لحقل الخفجي؟

والمنتظر في حال تطويره؟

وهل اسباب رفض المشاركة بالتطوير فنية ام سياسية استراتيجية؟

طنا: لماذا لم يتم فصل جمعية العمرية والرابية التعاونية؟

محمد طنا

وجه النائب محمد طنا سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي جاء كما يلي: لماذا لم يتم فصل جمعية العمرية والرابية التعاونية حتى هذه اللحظة مع العلم بأنهم استوفوا جميع الشروط؟ ومع هذا تم تجاهل مطالبات المواطنين والمساهمين بفصل الجمعية اسوة بالجمعيات الأخرى؟

النصف: «الإسكانية» تدرس اقتراحات التعديل على قانون المناقصات لإلزام الجهات الرقابية بتحديد مدد المشاريع

اعضاء اللجنة الإسكانية اثناء الاجتماع

أكد مقرر لجنة الشؤون الاسكانية النائب راكان النصف على أهمية متابعة ومناقشة القضية الاسكانية والقوانين المقترحة للمدن الاسكانية وإلغاء الرقابة المسبقة للديوان ولجنة المناقصات الى الاجتماع القادم بتاريخ 31 ديسمبر الجاري بحضور وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية م. سالم الاذينة وأعضاء مجلس الامة للمشاركة بالرأي وابداء المقترحات.

جاء ذلك على هامش اجتماع اللجنة الثامن الذي عقد ظهر امس بمناقشة الجهات الرقابية وممثلي لجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.

وأشار النصف الى انه تم استعراض جميع اجراءات وآلية طرح المناقصات الحكومية وأسباب تأخير البت في الموافقة عليها من كل من الجهتين لمدد طويلة تتجاوز 6 أشهر وتصل الى 9 أشهر وما يترتب على ذلك من اختلاف مواعيد التنفيذ وتكبد المال العام لتكاليف اضافية.

واضاف النصف انه بناء على العرض الوافي وتحديد مدى مشاركة الجهات الادارية في تأخير البت بسبب القصور في الاوراق والمستندات أو عدم وجود دراسة كافية وسليمة للعطاءات وعدم توافر الميزانية اللازمة للمشروع وبعد المناقشة رأت اللجنة العمل على دراسة بعض المقترحات التي تقدم للتعديل على مشروع قانون المناقصات الحالي بإلزام الجهات الرقابية والادارية بتحديد المدة الزمنية مع مساءلة أي مقصر في هذه الاجراءات حفاظا على المال العام.

حضر الاجتماع رئيس لجنة المناقصات المركزية أحمد الكليب وأمين سر اللجنة فيصل الغريب ومن ديوان المحاسبة حضر الوكيل المساعد للرقابة المسبقة وتقنية المعلومات عصام الخالد ومدير ادارة الشؤون القانونية والمخالفات المالية عدنان العسكر.

الجلال: سعيد بنتائج زيارة الوفد البرلماني إلى بلجيكا والبرلمان الأوروبي

طلال الجلال

أعرب النائب طلال الجلال عن سعادته بالنتائج التي حققتها زيارة الوفد البرلماني الى بلجيكا والبرلمان الاوروبي، برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم، الذي كان له دور كبير بحنكته وخبرته الطويلة في تحقيق الاهداف المرجوة والمخطط لها قبل الزيارة.

وقال الجلال في تصريح له ان ما لمسناه من اهتمام شديد وتفاعل من البرلمانيين في الاتحاد الاوروبي مع القضايا التي طرحت خلال الزيارة اثلج صدورنا، وقد جاءت الزيارة كما قال رئيس مجلس النواب البلجيكي اندريه فلاه «انها مقدمة طيبة لما سيكون عليه مستقبل العلاقة بين الجانبين البلجيكي والكويتي».

وبين الجلال ان الزيارة اسفرت عن تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين البرلمانين الكويتي والاوروبي لمزيد من التعاون البرلماني الذي يهدف الى تبادل الخبرات البرلمانية المختلفة بين الجانبين، كما تمت مناقشة جميع القضايا العربية والاقليمية، فضلا عن انه تم خلالها حشد التأييد الاوروبي لطلب دعم اعفاء المواطنين الكويتين من تأشيرة الشنغن.

واوضح الجلال ان مثل هذه الزيارات توطد علاقات الكويت بالدول الاجنبية، وفرصة لتعريف المجتمع الغربي بالديموقراطية الحقيقية التي تعيشها الكويت في عهد صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد .

منح المرأة غير العاملة إعانة شهرية

مطيع يقترح إنشاء حديقة عامة في منطقة الظهر

د.أحمد مطيع

قدم النائب د.أحمد مطيع اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: لما كانت الساحة الواقعة في قطعة 1 بمنطقة الظهر بعد إزالة البيوت فيها تشغل مساحة واسعة لا تستغل بل تؤثر في تلويث البيئة وهي أرض فضاء رحبة لا ينتفع بها أحد مع كونها تقع في منطقة سكنية والتي يمكن استغلالها لإنشاء حديقة عامة تخدم أهالي المنطقة.

ونص الاقتراح على أن تقوم الحكومة ـ ممثلة في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ـ بالإسراع في إنشاء وتنفيذ حديقة عامة ومتكاملة في منطقة الظهر قطعة 1 وتجهيزها بالزراعات التجميلية، على أن تشتمل على ممشى دائري حول الحديقة، لممارسة متعة الرياضة والنزهة.

كما قدم النائب د.أحمد مطيع اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تشجيعا لدور المرأة الكويتية غير العاملة ولما لها من دور كبير في تربية النشء والمساهمة في بناء المجتمع، ولتوفير المناخ المناسب لتحقيق التوازن الأسري.

فانني اتقدم بالاقتراح الآتي:

منح المرأة الكويتية غير العاملة التي بلغت من العمر أربعين سنة فما فوق إعانة شهرية.